جامعة الملك سعود
كلية الآداب
مجلة الآداب
ردمد (ورقي): ٣٦٢٠-١٠١٨
ردمد (النشر الإلكتروني): ٨٣٣٩-١٦٥٨

King Saud University
College of Arts
Journal of Arts
ISSN (Paper):1018-3620
ISSN (Electronic):1658-8339

مجلة الآداب، مج (٣٣)، ع (١)، ص ص ٣٧-٥٣، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠٢١م/ ١٤٤٢هـ)
Journal of Arts, Vol. 33 (1), pp 37-53, © King Saud University, Riyadh (2021 /1442H.)

النكرة: نظراتٌ في المفهوم ووقفةٌ مع المصطلح

عامر فائل محمد بلحاف

أستاذ اللغة والنحو، قسم اللغة العربية، كلية العلوم والآداب بشرورة، جامعة نجران

(قدم للنشر في ٥/ ١٠/ ١٤٤١هـ، وقبل للنشر في ٢٨/ ٦/ ١٤٤٢هـ)

الكلمات المفتاحية: النكرة، المفهوم، المصطلح.

ملخص البحث: حاول هذا البحث أن يتعقّب (النكرة) مفهومًا ومصطلحًا من خلال تساؤلينِ مركزيّين هما: كيف ظهر هذا المفهوم عند المتقدمين من النحاة؟ وهل كان مصطلحهم (النكرة) مصطلحًا موفقًا؟ وللإجابة عن هذين السؤالين قُسّمت الدراسة على مبحثين مسبوقين بتوطئة مقتضبة عن أسباب اختيار الموضوع. عرض المبحث الأول النكرة مفهومًا في تراث المعجميين العرب والنحاة وشرّاح الألفية، كما تكلم على النكرة من خلال الأحكام، وهل كان مفهومها فعلاً مفهومًا عسرًا؟ وخُصّص المبحث الثاني للمصطلح والتعريف، فكان فيه حديث عن مصطلحات العربية، ومبادئ وضع المصطلح الجيّد، وموقع النكرة من كل ذلك، بالإضافة إلى تعريفها عند النحاة متقدمين ومعاصرين، وخُتم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها، ومنها: أنّ النحاة العرب مثّلوا لمفهوم (النكرة) تمثيلاً عقليًّا بوساطة عناصر فردية تعبّر عن شيء واحد، واجتمعت هذه العناصر المنفردة لتشكّل الصورة الذهنية لها، وهي صورة فيها من الجلاء والوضوح والبيان الشيء الكثير، كما تحقّقت للمصطلح صفة (المصطلح الجيّد) من خلال توفّر مبادئ وأسس مصطلحية فيه منها: الانطلاق من المفاهيم، والاقتصاد في اللغة، والأخذ بالاستعمال اللغوي الشائع، والتوحيد، والصيغة الواضحة، والسماح بالاشتقاق.

Indefiniteness: An Investigation of the Concept and the Terminology

Amer Fael Mohammad Balhaf
Professor of Language & Grammar, Arabic Department, College of Science & Arts – Sharourah, Najran University
(Received: 5/10/1441 H, Accepted for publication 28/6/1442 H)

Keywords: Indefiniteness, Concept, Terminology.
Abstract. The current research aims at investigating the concept of the indefiniteness as a concept and ad a term, focusing on two main questions: How was this concept coined by traditional grammarians in the ancient times? And has this term been consistent? In order to answer these questions, the study is divided into two sections, preceded by a brief overview of the rationale of the study. The first chapter presents the concept of indefiniteness as used by the Arab lexicographers, grammarians, and writes about Al-Alfiyyas. In addition, the research sheds light on the rules of indefiniteness as to whether it is difficult to grasp. The second chapter was allocated for the definition and term of indefiniteness, where there was a discussion on the Arabic terms of indefiniteness, the principles of coining an appropriate term, and the status of indefiniteness, as well as the definition of indefiniteness by traditional and modern grammarians. The research concludes with the main results it reached such as: the Arab grammarians explain the concept of indefiniteness rationally via several individual elements that mean one thing, that all the elements to make the representation/conceptualization of indefiniteness, which shows that the term has been clear enough and presents the "appropriate term" characteristic since it has certain terminological principles such as, being based on concepts, linguistic conciseness, the common linguistic use, unity, clarity, and derivability.

مقدمة:

مازال النحو العربيّ بمسائله وقضاياه شغلًا شاغلًا لكثير من الباحثين، ومازالت مفاهيمه ومصطلحاته مجالًا رحبًا للبحث والدرس، يجد الباحث في أبوابه وبين موضوعاته أكثر من فكرة تحتاج إلى وقفة وأكثر من مسألة تحتاج إلى تمحيص ورأي، وما من شك أنّ ذلكم الباحث يجد نفسه في مواضع شتى وهو يجول هنا وهناك مفتونًا بصنيعٍ محكمٍ من القواعد والأصول، حيث استطاع النحاة تشييد صرح النحو وإقامة أركانه بعملٍ غاية في الجودة والإتقان، من هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة (النكرة.. نظراتٌ في المفهوم ووقفة مع المصطلح) إلى تعقّب مفهوم نحوي قديم وفق أسس علم المصطلح الحديث ومبادئه، وعقد مقاربة بين التراث وعلم المصطلحية، والنظر في مدى توافقها مفهومًا ومصطلحًا وتعريفًا مع مبادئ لغوية معاصرة، نشأت وتطوّرت في السنوات الأخيرة، وصار يُنظر إليها اليوم بعدّها منطلقات لأي علم من العلوم.

وانسجامًا مع العنوان فقد انقسم البحث قسمين: الأول في المفهوم والثاني في المصطلح، وسُبقا بتوطئة مقتضبة عنوانها (لماذا النكرة؟)، هي أسباب اختيار هذا الموضوع. في المبحث الأوّل كان هناك كلام على: النكرة في اللغة والاصطلاح، وصورتها عند المتقدمين من النحاة، وكيف عالجها صاحب الألفية والشرّاح من بعده، وصولًا إلى أحكام النكرة، لينتهي المبحث بالنكرة والمعرفة معًا: عسرٌ في المفهوم أم تداخلٌ في التقسيم. وخُصّص المبحث الثاني للمصطلح ومن بعده التعريف، فكان فيه حديث عن: المصطلح في العربية، ومبادئ وضع المصطلح الجيّد وموقع النكرة مصطلحًا منه، ليُختم البحث بتعريف النكرة عند المتقدمين من النحاة وبعض المعاصرين.

وقد اقتضى البحث الاطّلاع على الدراسات المتصلة بالموضوع قديمها وحديثها، فأفاد منها وضمّن بعضها في الدراسة، وأشار إلى تلك المواضع عند التوثيق. وسلك في منهجه العلميّ مسلك الوصف والتحليل، إذْ كان ينقل عن النحاة، ويحلّل ما ذكروه، ثمّ يخضعه لمبادئ علم المصطلح الحديث، وصولًا إلى أحكام ونتائج موضوعية ومقبولة سُردت في الخاتمة.

توطئة: لماذا النكرة؟

يقوم البحث العلميّ عادة على تساؤل مركزيّ مفاده: ما سبب اختيار هذا الموضوع؟ وما الذي يميّزه عن غيره؟ ولِمَ لمْ يُختر سواه؟ وهل يمثّل هذا الموضوع مشكلةً تستلزم الوقوف عندها والخلوص منها إلى حلّ أو رأي يُطمأنّ إليه؟ وتأسيسًا عليه ربّما تساءل متسائل: لماذا الحديث عن النكرة تحديدا؟ ولماذا البحث فيها مفهومًا ومصطلحًا؟ وهل لهذا المصطلح أهمية تختص به دون سائر المصطلحات النحوية الأخرى؟

تظهر أهمية (النكرة) في كونها القسيم الأول لواحد من أشهر الأبواب النحوية، حيث يُعدّ باب النكرة والمعرفة من الأبواب المهمة في النحو العربيّ، بل هو من الأبواب الأولى التي استفتح بها معظم النحاة مؤلفاتهم، بعدّهِ من المواضيع الأساس التي تنبني عليها مواضيع تالية، وقد تحدّث عن هذه الأهمية عددٌ من النحاة، فقال المراديّ (ت ٧٤٩ هـ) شارح الألفية: "إنما قدّم الناظم هذا الباب إلى هذا الموضع، لتوقف كثير من الأحكام الإعرابية عليه، وبدأ بالنكرة؛ لأنها الأصل" (المرادي، ٢٠٠٨، ١/ ٣٥٦). وقال السيوطي (ت ٩١١ هـ): "لما كان كثير من الأحكام الآتية تُبنى على التعريف والتنكير، وكانا كثيري الدّور في أبواب العربية صدّر النّحَاة كتب النّحو بذكرهما بعد الإعراب والبناء" (السيوطي، ١٩٨٨، ١/ ٢١٨).

إذن تظهر أهمية موضوع (النكرة) في كونه مهمًا في تحديد ضوابط اللغة، وتوقف كثير من الأحكام عليه، كما أنّ له دورًا لا يمكن التقليل منه في صحة كثير من التراكيب، يضاف إلى ذلك أنّ المصطلح كثير الدوران في الأبواب النحوية جميعها وفى مقدمتها: المبتدأ والخبر، ونواسخ الابتداء، والفاعل، والحال، والتمييز، وغيرها كثير.

ينضاف إلى ذلك أنّ النكرة ومعها المعرفة فصيلة نحوية مهمة يُراد بها التعيين، وتساعد بشكل كبير جدّا في إدراك وظائف الكلمات في الجملة العربية، كما أنّ جزءًا من أحكام النحاة تعتمد عليها، وهذا ما جعل لها دورًا محوريًّا في نظام اللغة العربية (نحلة، ١٩٩٧، ص ١٦). وثمة أمر آخر مهم يجعل من هذا الموضوع جديرًا بالبحث، أمر مردّه إلى الحقل التعليمي؛ ذلك أنّ المعلم والمتعلم يتعاملان مع هذا المصطلح بكثرة، وهذا ما يستدعي تقديمه للطلاب بيسر وسهولة

وتقريبه إليهم، وتجاوز أي عسر قد ينشأ، أو أي غموض قد يطرأ.

كل هذه المسوغات مجتمعةً تجعل من البحث في (النكرة) أمرًا ذا أهمية، البحث في مفهومها وفي مصطلحها وفي تعريفها، بخاصة أنّ عناية اللغويين اليوم بعلم المصطلح صارت كبيرة بعدّه من العلوم اللغوية الحديثة المهمة التي تبحث في المصطلحات، وطرق وضعها، وتوحيدها، كما يبحث في الظاهرة الاصطلاحية ومسائل الاصطلاح.

المبحث الأول: المفهوم:

المفهوم لفظٌ مشتق من (الفهم) الذي يشير لغةً إلى معرفة الشيء بالقلب، وعن ابن منظور (ت ٧١١ هـ): "فهِمه فهْمًا وفهَما وفَهامة: عَلِمهُ... وفهمتُ الشيء: عقلته وعرفته، وفهّمتُ فلانًا وأفهمته وتفهّم الكلام: فهِمه شيئًا بعد شيء... واستفهمه: سأله أنْ يفهّمه"(ابن منظور، ١٩٩٩، ١٢/ ٤٥٩). فالمعنى اللغوي (للمفهوم) دائرٌ في المعرفة والعلم، وكأنّنا عندما نطلق لفظ (المفهوم) نقصد به المعروف والمعلوم، وفي الاصطلاح عرّفه أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ) بقوله: "هو الصورة الذهنية سواء وضع بإزائها الألفاظ أو لا، كما أن المعنى هو الصّورة الذهنية من حيث وضع بإزائها الألفاظ. وقيل: هو ما دلّ عليه اللفظ لا في محل النّطق"(الكفوي، ١٩٨١، ص ٨٦٠)، وما ذكره أبو البقاء هنا صريحٌ في أنّ المفهوم صورة ذهنية، والمعنى صورة ذهنية أيضًا، بيد أنّ المعنى يقتضي لفظًا، والمفهوم لا يقتضي اللفظ بالضرورة، وإذا علمنا أنّ المفهوم لا يقتضي لفظًا، وهو – في المقام الأول – صورة ذهنية أيقنّا أنّ تقريبه للأذهان أمرٌ ليس باليسير.

وعرّف المناطقة المفهوم تعريفًا غير بعيد عن أرباب الاصطلاح فقالوا إنّه: "المعنى الذهني الذي يثيره اللفظ في الأذهان، واللفظ دلالة كلامية عليه"(حبنكة، ١٩٩٣، ص ٤٥)؛ فـ (النكرة) مثلًا لفظ، وهذا اللفظ عندما يُطلق يثير في الذهن دلالة معينة، وهم – بعد ذلك – يفرّقون بين لفظ جزئيّ يثير في الذهن الصورة والصفات التي يدلّ عليها نحو (سيبويه)، ولفظ كليّ يثير في الذهن الصفات العامة الأساسية التي يشترك فيها الأفراد نحو لفظة (مدينة) (حبنكة، ١٩٩٣، ص ٤٥) ، والكليّ في الكلام عندهم غالبًا ما يدلّ على النكرات نحو: إنسان، ونجم، ورجل (حبنكة، ١٩٩٣، ص ٣٥)، والكليّ مفهوم "ينطبق على أفراد، وكل فرد من هذه الأفراد هو جزئي لهذا الكليّ، وكلّ جزئيّ يُطلق عليه اسم كليّ، فـ (خالد) مثلًا جزئي، ويُطلق عليه اسم (إنسان) الذي هو كليّ له"(حبنكة، ١٩٩٣، ص ٣٧).

إنّ تفريق المناطقة بين اللفظ الجزئيّ واللفظ الكليّ أقرب ما يكون إلى ما نصطلح عليه بالخصوص والعموم، فاللفظ الجزئي خاص يدلّ على صورة محددة، واللفظ الكليّ العام يدل على أفراد يشتركون في صفات عامة، والنكرات – بحسب ما يرون – تندرج ضمن اللفظ الكليّ لا الجزئيّ، ويجدر بنا أنْ نذكر هنا أنّ تخصيصنا الحديث عن المفهوم عند المناطقة إنّما هو لسبب؛ ذلك أنّ من الدارسين من يرى أنّ البحث المصطلحيّ مجال محصور بين اللغة والمنطق، قال فوستير Foster: "الدراسة العلمية للمصطلحات مجال محدود بين اللسانيات والمنطق"(الخوري، ١٩٨٨، ص ٣١).

١. النكرة لغةً واصطلاحًا:

تشير مادة (نكر) في اللغة العربية إلى معانٍ عدة منها: الجهل، والصعوبة، والشدة، والعيب، والجحد، والتغير، فيقال: نكر الأمر نكارة، أي: صعب واشتد، وأنكر الشيء إنكارًا إذا جهله أو جحده، وأنكر عليه العمل أي: عابه ونهاه عنه، وتنكّر الشيء: تغير، ويقال: تنكّر له فلان: أخذ يسيء إليه بعد أن كان يُحسن، أو لقية لقاء بشعًا، والنُّكر: الدهاء، والفطنة (ابن منظور، ١٩٩٩، ٥/ ٢٣٢-٢٣٣). ومن الوهلة الأولى يتضح أنّ (النكرة) لغةً حمّالة لعدة دلالات لا يجليها إلاّ السياق، إذْ يظهر – بوساطته – المعنى المقصود، غير أنّ العلماء قديمًا كانوا يرجّحون بعض المعاني على غيرها لأنّها أقرب إلى المعنى المراد عمّا سواها. وتنبغي الإشارة هنا إلى أنّ تعدد دلالات المفهوم الواحد أمرٌ له محاذيره في علم المصطلح الحديث، ذلك أنّه مدعاة للتداخل والاختلاط، ومن ثمَّ الغموض واللبس.

وإذا ما خصّصنا الحديث عند أرباب المعاجم أكثر، فسنجد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) من أوائل المعجميين العرب الذين ذكروا معاني هذه المادة، فقال:

"النكر: الدهاء، والنكر: نعتٌ للأمر الشديد، والرجل الداهي، يقال: فعله من نُكره، ونكارته، **والنكرة: نقيض المعرفة**... والتَّنَكُّر: التغير عن حال تسرك إلى حال تكرهها، والنَّكيرُ: اسم للإنكار الذي يعنى به التغير. والنَّكرة: اسم لما يخرج من الحولاء وهو الخراج من قيح أو دم كالصديد"(الفراهيدي، ١٩٨٥، ٥/ ٣٥٥). ويلحظ في كلام الخليل هذا أنّه أشار إلى النكرة بعدّها نقيض المعرفة، ولم يُفصّل القول فيها أكثر، وكأنّ ذكر قسيمها المشهور (المعرفة) يُغني عن أي إيضاح، بيد أنّه ذكر تعريفًا للنكرة: "اسم لما يخرج من الحولاء، وهو الخراج من قيح أو دم كالصديد"، يجعل من النكرة لغةً مفهومًا متعددًا.

وتميّز ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) بمعنى لم يذكره غيره حين عقد علاقة بين مادة (ن/ ك/ ر) وما لا يستقرّ في القلب فقال: "نكر: النّون والكاف والرّاء أصل صحيح **يدلّ على خلاف المعرفة** التي يسكن إليها القلب، ونكِر الشيء وأنكره: لم يقبله قلبه ولم يعترف به لسانه"(ابن فارس، ١٩٧٩، ٥/ ٤٧٦)، فمعيار التفريق بين المعرفة والنكرة عنده أنّ الأولى تشير إلى ما يستقرّ في القلب، وتشير الثانية إلى ما لم يستقرّ في القلب، وكأنّه يُلمح إلى أنّ المعرفة ما عُرِف وعُلِم، والنكرة ما جُهِل وجُحد، وإذا ثبت هذا الافتراض فهو لم يخرج من عباءة سابقيه من أرباب المعاجم.

أمّا نشوان بن سعيد الحميري (ت ٥٧٣ هـ) فقد جاء المعنى عنده أوسع وأكمل، وكأنه قد أفاد ممّن سبقه فقال: "النَّكِرة: نقيض المعرفة، **والنّكرة من الأسماء: ما ليس فيه تخصيص لأحد دون أحد**، نحو: رجل وغلام، ومن النكرة: مثلك وشبهك ونحوك وضربك وكافيك وناهيك وحسبك وغيرك، واسم الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال كقولك: مررت برجل مكرِمك غدًا، يقدّر فيه التنوين؛ أي مكرمٍ لك، كقوله تعالى: عارِضٌ مُمْطِرُنا (سورة الأحقاف، ٢٤)، أي ممطرٌ لنا. وأنكر النكرات: شيء ثم جوهر ثم جسم ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل ونحو ذلك"(الحميري، ١٩٩٩، ١٠/ ٦٧٤٢)، لقد تحدّث نشوان في نصّه هذا عن أكثر من أمر،فاكتفى أوّلًا بحدِّ النكرة بأنّها نقيض المعرفة، ثمّ ذكر أنّ النكرة من الأسماء ما كانت عامة في جنسها ليس فيها تخصيص لفرد دون فرد، أو لأحد دون أحد بحسب تعبيره، وأعقب ذلك بالتمثيل للنكرات، ليصل به الحديث في النهاية إلى مراتب النكرة بادئًا بأنكرها.

وإذا ما انتقلنا إلى المفهوم عند أرباب الاصطلاح، فسنجد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) يعرّف النكرة بقوله: " النكرة: ما وضع لشيء لا بعينه، كرجل، وفرس"(الجرجاني، ١٩٨٧، ص ٢٦٤)، وهذا ما يعني أنّ الصورة الذهنية لها تظهر في الشيوع والعموم، فإذا أُطلقت عُلِمَ أنّها لا تدلّ على معيّن من جنسها. وعرّفها أبو البقاء الكفوي فقال: "النكرة: هي ما لا يدل إلاّ على مفهوم من غير دلالة على تمييزه وحضوره وتعيين ماهيته من بين الماهيات"(الكفوي، ١٩٨١، ص ٨٩٤)، فالصورة الذهنية للنكرة عنده أنّها لا تحمل دلالة التمييز والتعيين والحضور للماهية، في إشارة منه إلى أنّها عامة غير محددة.

إنّ أبرز ما يُلاحظ في حديث المتقدمين من أرباب المعاجم للنكرة، سواء أكان لغةً أم اصطلاحًا أنّهم جعلوا النكرة نقيضًا للمعرفة، واستقرّت الصورة الذهنية لها عندهم في هذا الأمر، وكأنّهم حصروا النكرة في معنى الجهل، وينبغي الاعتراف لهم هنا أنّهم كانوا موفقين في هذا الاستعمال حين ربطوا بين المعنيين اللغوي والاصطلاحيّ، أو بالأحرى حين لمحوا العلاقة بين هذين المعنيين، وهو أمرٌ يقرّره علم المصطلح الحديث اليوم على ما سيأتي.

٢. النكرة في تراث النحاة المتقدمين:

النكرة – بوصفها مفهومًا أو صورة ذهنية – من المفاهيم التي تطورت عند النحاة بتعاقب الأجيال النحوية، ذلك أنّ من يتتبّعه بدءًا من سيبويه (ت ١٨٠ هـ) سيلحظ فيه تطوّرًا تدريجيًّا شيئًا فشيئًا وصولًا إلى الاستقرار والنضج، وأبلغ دليل على ذلك أنّنا لو طلبنا هذا المفهوم عند إمام النحاة فسنجد صورته الذهنية تتحدد بوساطة عدد من الخصائص أو الأحكام، بل هو أقرب إلى الوصف منه إلى التعريف، اكتفى فيه سيبويه بذكر خفتها، وتمكّنها، وكونها الأكثر دورانًا في الكلام، فقال: **"واعلمْ أنّ النكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكنًا؛ لأنّ النكرة أوّل** ثمّ يدخل عليها ما تعرّف به، فمِن ثمَّ أكثر الكلام ينصرف إلى النكرة"(سيبويه، ١٩٨٨، ١/ ٢٢)، وقد جاء حديث سيبويه هذا عن النكرة في مفتتح

كتابه عند كلامه على (باب مجاري أواخر الكلم في العربية)، والملاحظ هنا أنّه لم يخصّ النكرة بتعريف محدّد، رغم أنّ صورتها الذهنية (المفهوم) عنده تظهر في مواضع أخرى متفرقة من كتابه دالةً على الشيوع، ومن أمثلة ذلك حديثه عن النعت: "وإنّما كان نكرة **لأنّه من أمة كلّها له مثل اسمه**"(سيبويه، ١٩٨٨، ١/ ٤٢٢).

وإذا ما تأخرنا بالزمن قليلًا فسنجد أنّ المفهوم يتضح بعض الشيء عند المبرد (ت ٢٨٥ هـ) في التعريف الآتي: "**الاسم المنكّر: هو الواقع على كلّ شيء من أمته، لا يخصّ واحدًا من الجنس دون سائره**، وذلك نحو: رجل، وفرس، وحائط، وأرض، وكلّ ما كان داخلًا بالبنية في اسم صاحبه فغير مميّز منه، إذْ كان الاسم قد جمعهما"(المبرد، ١٩٦٣، ٤/ ٢٧٦)، ويلحظ في كلام المبرّد هذا أنّ المفهوم بدأ يتضح بالحدّ والتمثيل، فأبرز ما يميّز النكرة أنّها شائعة في جنسها، تصدق على جميع أفراد الجنس، ولتوضيح قوله مال المبرّد إلى التمثيل فذكر أنّ النكرة نحو: رجل، وفرس، وحائط، وأرض.

وتحدّث ابن السرّاج (ت ٣١٦ هـ) عن النكرة فقال: "**كلّ اسم عمّ اثنين فما زاد فهو نكرة**، وإنّما سُمّي نكرة من أجل أنّك **لا تعرف به واحدًا بعينه إذا ذُكر**"(ابن السراج، ١٩٨٧، ١/ ١٤٨)، وهو يُعنى هنا بمسألة العموم والشيوع دون أن يرسم حدودًا واضحة بينهما؛ فالنكرة هي العامة الشائعة في جنسها، وأردف تعريفه هذا بعلة نحوية ذكر فيها سبب تسمية النكرة بهذا الاسم دون غيره، وهي علة عائدة إلى العموم أيضًا.

وحدَّ الرمانيّ (ت ٣٨٤ هـ) النكرة حدًّا مقتضبًا فقال: "المشترك بين الشيء وغيره في موضعه"(الرماني، ١٩٩٧، ص ٦٨). وتابع ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في تعريفه للنكرة المبرّد فقال: "**النكرة ما لم تخصّ الواحد من جنسه** نحو: رجل وغلام، وتعتبر النكرة باللام وبربّ نحو: الرجل والغلام، وربّ رجلٍ ورُبّ غلام"(ابن جني، ١٩٧٢، ص ٩٨)، غير أنّ ما يميّز تعريف ابن جني هذا أنّه حاول إيضاح المفهوم بإيراد علامات النكرة، وذكر منها رُبّ، والألف، واللام.

إنّ مجمل ما يقال في هذا المقام أنّ مفهوم النكرة ظهر عند المتقدمين من النحاة مفهومًا أقرب إلى الوصف (غير محدد المعالم واضح الحدود) على نحو ما نجد عند سيبويه، ثمّ أخذ يتطوّر رويدًا رويدًا على يد من تلاه كالمبرّد وابن السرّاج وابن جني بتعريف يوضّح المراد ويبيّن المقصود، وقد يُعضد هذا التعريف ويُسند بالتمثيل أو العلة أو العلامات المميزة.

تجدر الإشارة إلى أنّه مِن النحاة مَن حاول الربط بين المعنيين اللغوي والاصطلاحيّ عند حديثه عن النكرة على نحو ما صنع العكبريّ (ت ٦١٦ هـ)؛ إذْ ذكر المعنى اللغوي لها أولًا ثمّ راح يتلمس المعنى الاصطلاحيّ، فقال: "وأمّا النكرة فمصدر: نكرتُ الشيء نكرةً ونكرًا إذا جهلته، **ثمّ وُصف به الاسم الذي لا يخصّ شيئًا بعينه**، ولذلك تقول: هذا الاسم النكرة، وهذا اسم نكرة، كما تقول: هذا الاسم المعرفة، وهذا اسم معرفة"(العكبري، ١٩٩٥، ١/ ٤٧١)، والحقُّ أنّ مسلك العكبريّ هذا مسلك منهجيّ موفق، تظهر فيه العلاقة واضحة بين المعنى والاصطلاح، وهذا ما يعني أنّ المفهوم – ومن بعده المصطلح – سيكونان أكثر دقةً في التعبير عن الظاهرة الاصطلاحية المدروسة، ومِن ثَمّ لن توجّه له – أي المفهوم – سهام النقد أو التخطئة.

٣. النكرة عند شرّاح الألفية:

فرّق ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) بين النكرة والمعرفة في ألفيته المشهورة (ابن مالك، د.ت، ص ١٢) فقال:

نكـــرةٌ قابـــلُ أَلْ مُـــؤثرا أو واقـعٌ موقِعَ مـا قـد ذُكـرا
وغـــيرُه معرفـــةٌ كهـــم وذي وهندَ وابنِي والغلامِ والـذي

وقد اكتفى في تحديده للنكرة بالعلامة، فذكر أنّها: ما تقبل (أل) وتؤثر فيها التعريف، ودار شُرّاح الألفية بعد ذلك في هذا الفلك، فلك تحديد النكرة بعلاماتها، بل بعلامة واحدة فقط هي قبول أل، فقال ابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ): "**النكرة: ما تقبل التعريف بالألف واللام، أو تكون بمعنى ما يقبله**، فالأوّل: كرجل وفرس، فإنّه يدخل عليها الألف واللام للتعريف نحو: الرجل والفرس، والثاني: (ذو) بمعنى صاحب، فإنّه نكرة وإنْ لم يقبل التعريف بالألف واللام، فهو في معنى ما يقبله وهو صاحب"(ابن الناظم، ٢٠٠٠، ص ٣٣). وما ذكره ابن الناظم هنا من شرحٍ للبيت الأول ذكره المرادي في توضيح المقاصد والمسالك (المرادي، ٢٠٠٨، ١/ ٣٥٦)، وابن هشام (ت ٧٦١ هـ) في أوضح المسالك (ابن

هشام، ١٩٧٩، ١/ ٩٨)، وابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) في شرحه على الألفية (ابن عقيل، ١٩٨٠، ١/ ٨٦).

وتذكر المصادر النحوية علامات أُخر للنكرة في مقدمتها (رُبّ)، ومن أوائل النحاة الذين عنوا بذكر هذه العلامات ابن السرّاج حيث قال: "وتُعتبر النكرة بأن يدخل عليها (ربّ) فيصلح ذلك فيها، أو ألف ولام فيصير بعد دخول الألف واللام معرفة، أو تثنيها وتجمعها بلفظها من غير إدخال ألف ولام عليها، فجميع هذا وما أشبهه نكرة"(ابن السراج، ١٩٨٧، ١/ ١٤٨). كما تذكر بعضها من العلامات غير الألف واللام وربّ: مِن الدالة على الاستغراق نحو: ما جاءني من رجلٍ، وكلّ الدالة على الاستغراق أيضًا نحو: كلُّ رجلٍ يأتيني فله مال، وكمْ نحو: كمْ رجلٍ في الدار؟ أو يكون حالًا أو تمييزًا أو اسم (لا) أو خبرها (ابن معطي، ١٩٧٧، ص ٢٢٥، والسيوطي، ١٩٩٠، ٣/ ٧٣).

والحقّ أنّ الاكتفاء بمفهوم مقتصرٍ على علامة واحدة أو حتى عدد من العلامات يجعله مفهومًا ناقصًا، وهو أمر يوحي بأنّ المفهوم مضطرب غير واضح، لذا جاء بعض المتأخرين، فبسط القول في المفهوم، وأوضح حدود التعريف على نحو ما نرى عند ابن هشام الأنصاري حين قال في النكرة: "**فأمّا النكرة فهي عبارة عمّا شاع في جنس موجود أو مقدر**، فالأول: كرجل، فإنّه موضوع لما كان حيوانًا ناطقًا ذكرًا، فكلّما وُجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه. والثاني: كشمس، فإنّها موضوعة لما كان كوكبًا نهاريًّا ينسخ ظهوره وجود الليل، فحقّها أن تصدق على متعدد، كما أنّ رجلًا كذلك" (ابن هشام، ١٩٦٣، ص ٩٣)، ويمثّل نص ابن هشام هذا أنموذجا لمرحلة نضج المفهوم واستقراره، مفهومٍ يعبّر عن صورة ذهنية جاء اللفظ دالًّا عليها، وأُتبع – بعدُ – بتعريف جامع معبّر عن دلالة هذا المفهوم.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ عددًا من شُرّاح الألفية كانوا قد تناقلوا أنّ ابن مالك بعد أنْ فرغ من تعريف النكرة انتقل إلى المعرفة ذاكرًا أنّها غير النكرة (ينظر: المرادي، ٢٠٠٨، ١/ ٣٥٧)، وأنّه استغنى بحدّ النكرة عن حدّ المعرفة (الأشموني، ١٩٩٨، ١/ ٨٦، والصبان، ١٩٩٧، ١/ ١٥٨)، والحقّ أنّه لم يذكر للنكرة حدًّا، بل اكتفى بالعلامة التي تدلّ عليها وهي (أل)، جاعلًا النكرة: ما تقبل (أل) ويؤثر فيها التعريف، وربّما افترض مفترضٌ أنّ هدف ابن مالك من ذلك كان هدفًا تعليميًّا صرفًا، إذ حاول تقريب الفكرة لمتعلّم النحو العربيّ دون الخوض في تفاصيل قد تجعل الأمر صعبًا مُشكلًا، بيد أنّه كان قد حدّ النكرة في كتابه الكافية الشافية حدًّا أوضح وأجلى حين قال:

ما شاعَ في جنسٍ كعبدٍ نكرة وغـيرُه معرفةٌ كـ (عنترة)

ثمّ شرح بيت النظم هذا بقوله: "**ما كان شائعًا في جنسه كحيوان**، أو في نوعه كإنسان فهو نكرة، **وما ليس شائعًا فهو معرفة**، ما لم يكن مقدّر الشياع. وجملة المعارف سبعة" (ابن مالك، ١٩٨٢، ١/ ٢٢٢).

إنّ جملة القول هنا إنّ مفهوم النكرة عند صاحب الألفية وشُرّاحها لا يظهر جامعًا للعناصر التي تشكّل الصورة الذهنية للمفهوم، وهو الأمر الذي خلق إشكالًا عن المتعلمين الذين أقبلوا – ويقبلون – على دراسة الألفية وشروحها، ومردّ ذلك الإشكال اعتماد المفهوم على العلامات فقط، في حين نرى المفهوم واضحًا عند ابن مالك في الكافية الشافية حين مثّل فيه الصورة الذهنية للنكرة بألفاظ معبّرة قريبة من المدارك، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى الاعتقاد بأنّ قصور المفهوم في الألفية كان بسبب ضرورات النظم ليس غير.

٤. المفهوم من الأحكام:

يرى أرباب علم المصطلح الحديث أنّ التعبير عن المفاهيم أمرٌ ليس باليسير؛ لأنّ المفهوم صورة ذهنية مجردة، وهي تحتاج إلى ما يقرّبها إلى الأذهان، ومن طرق التقريب: ذكر العناصر التي تندرج تحت هذا المفهوم، أو الأجزاء التي يتألف منها، ورُبّما ذُكرت أحكامه، أو مُثّلت عليه ببعض الأمثلة (بوشاقور، ٢٠١٦، ص ٥). والحقّ أنّ المتقدمين من النحاة كانوا قد رسموا لنا صورة ذهنية للنكرة بمجموعة من الأحكام والصفات التي خصّوها بها، ومنها:

أ. النكرة أصل والمعرفة فرع:

تُجمع كتب النحو على أنّ النكرة هي الأصل والمعرفة فرع، "لاندراج كل معرفة تحت كل نكرة من غير عكس، والمعرفة منحصرة بالاستقراء" (ابن الناظم، ٢٠٠٠، ص ٣٣)، ولهذا بدأ النحاة حديثهم في هذا الباب بالنكرة فقدموها على المعرفة (ابن هشام، ١٩٨٤، ص ٦٩-٧٠، والأشموني،

١٩٩٨، ١/ ٨٥، وابن الصائغ، ٢٠٠٤، ١/ ١١٩، والصبان، ١٩٩٧، ١/ ١٥٧)، ولا تنقل تلكم المصادر خلافًا في ذلك عدا ما ذكره السيوطي حين قال: "مذهب سيبويه والجمهور أنّ النكرة أصل والمعرفة فرع، وخالف الكوفيون وابن الطراوة قالوا: لأنّ من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، **وما التعريف فيه قبل التنكير** كـ (مررتُ بزيدٍ وزيدٍ آخر)، وقال الشلوبين: لم يُثبت هنا سيبويه إلاّ حال الوجود لا ما تخيّله هؤلاء، وإذا نظرتَ إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف؛ لأنّ الأجناس هي الأوّل ثمّ الأنواع، ووضعها على التنكير إذا كان الجنس لا يختلط بالجنس، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض"، ثم أردف: "وممّا يدلّ على أصالة النكرة أنّك لا تجد معرفة إلاّ ولها اسم نكرة، ونجد كثيرًا من المنكرات لا معرفة لها، ألا ترى أنّ (الغلام غلامي) أصله غلام، والمضمر اختصار تكرير المظهر، والمشار نائب مناب المظهر، فهذا يُستغنى به عن زيد الحاضر" (السيوطي، ١٩٨٨، ١/ ٢١٩). ومن النحاة من حاول التدليل على أصالة النكرة بأنّ الشيء تلزمه في بدايات وجوده الأسماء العامة، ثمّ يُلجأ بعد ذلك إلى الاسم الخاص، ومثال ذلك أنّ الآدمي إذا وُلد سُمي ذكرًا أو أنثى أو مولودًا أو رضيعًا، ثمّ يوضع له الاسم بعد ذلك (الجوجري، ١٩٩٣، ص ٢٧٩).

وساق أبو البقاء العكبري عددًا من الدلائل التي تُثبت أسبقية النكرة على المعرفة فقال: "التعريف مسبوق بالتنكير إذْ هو الأصل، يدلّ على ذلك أشياء: أحدها: أنّ النكرة أعمّ والعام قبل الخاص؛ لأنّ الخاص يتميّز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة، والزيادة فرع. والثاني: أنّ جميع الحوادث يقع عليها اسم شيء، فإذا أردتَ اسم بعضها خصّصته بالوصف أو ما قام مقامه، والموصوف سابق على الوصف. والثالث: أنّ التعريف يفتقر إلى علامة لفظية أو وضعية، والنكرة لا تحتاج إلى علامة" (العكبري، ١٩٩٥، ١/ ٥٠١).

ب. لا يُبتدأ بها لأنّها مدعاة للبس: قال سيبويه: "ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة، ألا ترى أنّك لو قلتَ: كانَ إنسان حليمًا، أو كانَ رجلٌ منطلقًا، كنتَ تُلبس؛ لأنّه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أنْ يبدؤوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبس"(سيبويه، ١٩٨٨، ١/ ٤٨). وعن ابن السرّاج: "الإخبار عن النكرات لا فائدة فيه إلاّ بما قدّمنا ذكره في هذا الكتاب، فمتى كان في الكلام فائدة فهو جائز في الحال كما جاز في الخبر" (ابن السراج، ١٩٨٧، ١/ ٢١٤). وقال ابن هشام: "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة، **لأنّ النكرة مجهولة غالبًا**، والحكم على المجهول لا يفيد" (ابن هشام، ١٩٦٣، ص ١١٧).

ج. النكرة معربة لا مبنية: قال ابن السرّاج: "وإنّما أُعربت النكرة ولم تُبنَ؛ لأنّها لم تخرج عن باب غير بابها كما خرجت المعرفة" (ابن السراج، ١٩٨٧، ١/ ٣٣٢).

د. النكرة أخفّ من المعرفة: جاء في التعليقة: "اعلمْ أنّ النكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكّنًا" (الفارسي، ١٩٩٠، ١/ ٤٥)، وفسّر العكبريّ مصطلح الخفة هذا بقوله: "أمّا النكرة فإنّها أخفّ إذا كان مدلولها معنى واحدًا كقولك: رجل، والسامع يدرك معنى هذا اللفظ بغير فكرة، وأمّا (زيد) ونحوه من الأعلام فيتناول واحدًا معيّنًا يقع فيه الاشتراك، فيحتاج إلى فواصل تميّزه" (العكبري، ١٩٩٥، ١/ ٧٨).

هـ. الشيوع: مضى القول عند سرد بعض حدود النكرة أنّها: ما شاع في جنسه، ومن اللغويين من جعل هذا الجنس موجودًا نحو: رجل، أو مقدّرًا نحو: شمس (ابن سيده، ١٩٩٣، ٦٢)، وقال السهيلي (ت ٥٨١ هـ): "وشيوع النكرة في جنسها على العموم" (السهيلي، ١٩٩٢، ص ١١٢)، ويرتبط بهذا الشيوع أنّها غير محددة الوقت ولا معلومة المقدار.

و. وصف النكرة يقربها من المعرفة: قال ابن السراج: "إذا وُصفت النكرة بشيء قرّبتها من المعرفة وحسُن الكلام، تقول: جاءني رجلٌ من بني تميم راكبًا، وما أشبه ذلك" (ابن السراج، ١٩٨٧، ١/ ٢١٤). وجاء في مغني اللبيب في معرض الحديث عن حكم الظرف والجار والمجرور بعد المعارف والنكرات من حيث الوصفية والحالية: " ومحتملان لهما في نحو: يعجبني الزهر في أكمامه، والثمر على أغصانه؛ لأنّ المعرّف الجنسي كالنكرة، وفي نحو: هذا ثمرٌ يانعٌ على أغصانه؛ **لأنّ النكرة الموصوفة كالمعرفة**" (ابن هشام، ١٩٨٥، ١/ ٥٧٨). وجاء في الفصول المفيدة: "وأمّا كون النكرة

موصوفة؛ فلئنّ المراد منها التقليل، والموصوف أقلّ ممّا ليس بموصوف، فوُصفت لذلك" (العلائي، ١٩٩٠، ص ٢٦١).

ز. النكرات بعضها أنكر من بعض: قال المبرّد: "وهذه المعارف بعضها أعرف من بعض، ونحن مميزو ذلك إن شاء الله، كما أنّ النكرة بعضها أنكر من بعض" (المبرد، ١٩٦٣، ٤/ ٢٨٠). وفصّل ابن السراج: "وهذه النكرات بعضها أنكر من بعض، فكلّما كان أكثر عمومًا فهو أنكر ممّا هو أخصّ منه، فـ (شيء) أنكر من قولك (حيّ)، و(حيّ) أنكر من قولك (إنسان)، فكلّما قلّ ما يقع عليه الاسم فهو أقرب إلى التعريف، وكلّما كثُر كان أنكر" (ابن السراج، ١٩٨٧، ١/ ١٤٨).

ح. النكرة في سياق النفي تعمّ: جاء في شرح التصريح: "النكرة في سياق النفي تعمّ، وإذا عمّت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس، فأشبهت المعرّف بأل" (الأزهري، ٢٠٠٠، ١/ ٢٠٩)، وجاء في موضع آخر منه: "لأنّ النكرة الملازمة للنفي تدلّ على العموم أيضًا" (الأزهري، ٢٠٠٠، ١/ ٦٣٩).

إنّ الناظر في هذه الأحكام التي ساقها النحاة في مؤلفاتهم عن النكرة، وما خصّوها بها من خصائص يقف وقفة إجلال وإعجاب أمام صنيعهم المتقن، وقدرتهم الفائقة على بناء القواعد وتشييد الأحكام، ذلك أنّها أحكام تتعاضد لتؤلف صورة لا تشوبها شائبة من لبس أو غموض، فالنكرة أصل لا فرع، والنكرة لا يُبتدأ بها لأنّها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد، وهي معربة وخفيفة وشائعة، وهي بالوصف تقرب من المعرفة وفي سياق النفي تعمّ، لقد مثّل النحاة – بحقّ – لهذا المفهوم تمثيلًا عقليًّا بعناصر فردية (الأحكام والخصائص) تعبّر عن شيء واحد، وتتوافر فيها صفات مشتركة، واجتمعت هذه العناصر المنفردة لتشكّل الصورة الذهنية للنكرة، صورة فيها من الجلاء والوضوح والبيان ما لا يحتاج معها إلى مزيد.

٥. النكرة والمعرفة... عُسرٌ في المفهوم أم تداخلٌ في التقسيم:

مضى القول في أنّ سيبويه كان قد عقد بابًا في كتابه بعنوان (هذا باب مجاري أواخر الكلم في العربية)، صدّره بالحديث عن النكرة والمعرفة، لكنْ من غير ذكر حدٍّ واضح لهما، إذْ اكتفى بتعداد صفات النكرة من حيث إنّها أخفّ من المعرفة، وأشدّ تمكّنًا منها، وإنّ أكثر الكلام ينصرف إلى النكرة (سيبويه، ١٩٨٨، ١/ ٢٢)، ولم يتعرض لحدّ المعرفة، وإنْ كان صريح كلامه في أنّها خلاف النكرة. وعلى الدرب ذاته سار مَن بعده من النحاة، فالمبرّد مثلًا لم يذكر للمعرفة حدًّا على الرغم من أنّه عقد بابًا كاملًا في كتابه لها وللنكرة، بل اكتفى – بعد ذكر حدّ النكرة – بالقول: "إنّ المعرفة تدخل على أضرب جماعها خمسة أشياء" (المبرد، ١٩٦٣، ٤/ ٢٧٦)، ليسرد بعدها أنواع المعارف، وكأنّه عمد إلى ما يُعرف بالتعريف بالتقسيم (ينظر: حبنكة، ١٩٩٣، ص ٦٣) بدلًا من ذكر حدّ واضح لها.

وربّما كان ابن جنيّ من أوائل النحاة الذين خصّوا المعرفة بحدّ مستقل وتعريف واضح دون أنْ يغيب عنه أنّ مفهوم هذه اللفظة مشكل يحتاج إلى ما يُجلّيه، وأدقّ تجلية له ذكر الأنواع التي تندرج تحته فقال: "**وأمّا المعرفة فما خصّ الواحد من جنسه**، وهي خمسة أضرب: الأسماء المضمرة، والأسماء الأعلام، وأسماء الإشارة، وما تعرّف باللام، وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف" (ابن جني، ١٩٧٢، ص ٩٩)، مع ملاحظة أنّه أسقط نوعًا تعارف النحاة عليه من بعده أنّه من المعارف وهو الأسماء الموصولة.

وصرّح ابن مالك في شرح التسهيل بوجود إشكال في حدّ المعرفة فقال: "**مَن تعرّض لحدّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه**؛ لأنّ من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظًا وعكسه، وما هو في استعمالهم على وجهين" (ابن مالك، ١٩٩٠، ١/ ١١٦)، ثمّ ذكر في موضع قريبٍ من هذا أنّ أحسن ما يبيّن المراد من المعرفة هو ذكر أقسامها على نحو ما فعل ابن جنيّ، وأردف: "**وما سوى ذلك فهو نكرة**" (ابن مالك، ١٩٩٠، ١/ ١١٦). إنّ ابن مالك هنا يرى أنّ حدّ المعرفة عسِرٌ يُعجز علماء النحو ومتعلميه عن الوصول إليه، وما ذلك إلاّ لأنّ مفهومه لم يتحدّد على وجه الدقة، فبعض الأسماء يتردد بين التعريف والتنكير، وبعضها الآخر يُستعمل أكثر من استعمال، وهذا يعني أنّ الصورة الذهنية للمفهوم لن تكون ثابتة مستقرة، وهو أمر يخلق مشكلة في المفهوم يتبعها إشكال في التعريف أو الحدّ.

ونسب جلال الدين السيوطي إلى ابن مالك **أنّ حدّ النكرة عسرٌ**، وهي ماعدا المعرفة (السيوطي، ١٩٨٨، ١/ ٢١٨)، بيد أنّ ما ذكره ابن مالك هو العكس، وربّما كان هذا من صنيع النسّاخ، غير أنّه عاد فقال في النكرة والمعرفة: "وقد أكثر الناس حدودهما وليس منها حدّ سالم، قال ابن مالك: **مَن تعرّض لحدّهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه**" (السيوطي، ١٩٨٨، ١/ ٢١٨)، ما ينصّ نصًّا على أنّه وهم في النقل عن ابن مالك.

وتأسيسًا على ما سبق نستطيع القول إنّ النكرة والمعرفة ظهرتا في تراث علماء العربية أشبه ما تكونان بوجهين لعملة واحدة، فالنكرة عندهم خلاف المعرفة والمعرفة خلاف النكرة، بيد أنّ حديثهم المطوّل عن النكرة جعل صورتها الذهنية أكثر وضوحًا، في حين بقيت صورة المعرفة غير محددة حين قُصرت في الأنواع التي تندرج تحتها فقط، هذا أمر، وأمرٌ آخر أنّه لا يمكن لنا أن نرسم حدودًا فاصلة بينهما تكون نهائية، بل لابدّ من وجود تداخل يطرأ بين الحين والآخر وفي بعض المواضع، ولنا فيما ذكره الصبّان (ت ١٠٢٦ هـ) في حاشيته الشهيرة خير دليل، حين رأى أنّ تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة على سبيل منع الخلو لا منع الجمع؛ قال: "لأنّ المعرّف بلام الجنس نكرة معنى، والتحقيق أنّه معرفة معنى أيضًا، لأنّه الماهية المشخصة بقيد ظهورها في فرد ما، فالشيوع إنّما جاء من انتشار الفرد، وهذا لا يقدح في كون الاسم معرفة معنى لتعيّن الموضوع له وهو الماهية، غاية الأمر أنّ انتشار الفرد جعله كالنكرة" (الصبان، ١٩٩٧، ١/ ١٥٤). يضاف إلى ذلك أن النحاة كانوا قد قسّموا النكرة نفسها إلى قسمين، ومن أوائل النحاة الذين تحدثوا عن هذين القسمين ابن السرّاج حين قال: "والنكرة تنقسم قسمين: فأحد القسمين: أنْ يكون الاسم في أوّل أحواله نكرة مثل: رجل، وفرس، وحجر، وجمل، والقسم الثاني: أنْ يكون الاسم صار نكرة بعد أنْ كان معرفة، وعرض ذلك في الأصل الذي وضع له غير ذلك، نحو أن يُسمى إنسان بـ (عمرو)، فيكون معروفًا بذلك في حيّه، فإن سُمي باسمه آخر لم نعلم إذا قال القائل: رأيت عمرًا، أي العمرين هو؟ ومن أجل تنكره دخلت عليه الألف واللام إذا ثُني وجُمع" (ابن السراج، ١٩٨٧، ١/ ١٤٨).

المبحث الثاني: المصطلح والتعريف:

عادة ما يحتاج المفهوم إلى مصطلح يعبّر عنه ويحمل دلالته، وعادة ما يُصاغ للمصطلح تعريفٌ يكون دالا على المفهوم والمصطلح معًا بعدد من الألفاظ، فكيف يظهر مصطلح (النكرة) في ميزان العلم الحديث؟ وهل استطاع اللغويون العرب تقديمه في تعريف مناسب؟

١. المصطلح:

المصطلح مشتق من الفعل (اصطلح)، واصطلح القوم: "زال ما بينهم من خلاف، وعلى الأمر: تعارفوا واتّفقوا" (مصطفى والزيات وعبد القادر والنجار، ٢٠٠٤، ص ٥٢٠)، وعليه يكون (اصطلح) لغةً بمعنى: تعارف واتّفق، ولا يبعد التعريف الاصطلاحيّ عن اللغوي كثيرًا، حيث عرّف الشريف الجرجاني الاصطلاح بقوله: "اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما يُنقل عن موضعه الأوّل" (الجرجاني، ١٩٨٧، ص ٢٨)، فزاد أنّ الشيء ينقل عن معناه الأول، ويصير معناه المنقول هو الغالب عليه.

١:١. المصطلح في العربية:

يرى بعض الباحثين أنّ الطريقة التي وُضعت بها مصطلحات النحو العربي هي – بحقٍّ – طريقة إبداعية؛ ذلك أنّ النحاة وضعوها على غير مثال سابق يُحتذى به ويُسار على منواله، فكانت طريقتهم هذه إبداعًا حقيقيًّا (: استيتية، ٢٠٠٥، ص ٣٥٥)، ويظهر الإبداع المصطلحي عند المتقدمين في المجال النحويّ تحديدًا، حينما اخترعوا مصطلحات لم تكن معروفة من قبل (مطلوب، ١٩٨٧، ص ٨٢). بينما يرى بعضهم الآخر أنّ المصطلح اللغوي العربي القديم عانى من مشكلة عدم وضوح المفهوم أو تحديده، ذلك أنّه لم ينطلق من المفاهيم وصولًا إلى المصطلحات، وهو ما جعل بعضها – أي المصطلحات – يواجه مشكلة حقيقية، إذْ غالبًا ما تتسبب مشكلة عدم تحديد المفاهيم تحديدًا واضحًا في مشكلة للمصطلح، حيث لن يكون جامعًا لعناصره مانعًا غيرها من الدخول فيها (الحيادرة، ٢٠٠٣، ص ٨٣). غير أنّه ينبغي التنويه هنا إلى أنّ المفاهيم ربّما كانت واضحة في أذهان النحاة وضوحًا أغناهم عن تجليتها وإيضاحها على نحو ما نرى نحن

اليوم عند أرباب علم المصطلح الحديث، ويظهر ذلك في عملهم المتقن وبنائهم المحكم عندما صاغوا مصطلحات النحو العربيّ، وخصّوا أغلبها بمسميات أنبأت عن المراد بكل يسر وسهولة دونما غموض أو لبس، فيما شذّ بعض منها فبقي بحاجة إلى مراجعة.

وعلى الرغم من أنّ الكلام عن المصطلح وشروطه ومبادئ وضعه من ثمرات علم المصطلح الحديث الذي ظهر ونما وتطور في السنوات الأخيرة، بيد أنّه ثمة إشارات نجدها في كتب التراث عنه، فأبو البقاء الكفوي –مثلًا– تكلّم على الاصطلاح كلامًا لا يختلف كثيرًا عمّا قرّره علم المصطلح حين قال: "الاصطلاح: هو اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغويّ إلى معنى آخر لبيان المراد... ويُستعمل الاصطلاح غالبًا في العلم الذي تُحصّل معلوماته بالنظر والاستدلال" (الكفوي، ١٩٨١، ص ٢٠١)، فإذا علمنا أنّ المنظمة الدولية للتقييس قد عرّفت المصطلح بـ: "رمزٌ يُتّفق عليه للدلالة على مفهوم، ويتكوّن من أصوات متصلة أو من صورها الكتابية (الحروف)" (القاسمي، ١٩٨٥، ص ٦٨)، أدركنا أنّ الكفوي كان سابقًا في تقرير الأمور الآتية:

- الاصطلاح اتفاق بين واضعين على شيء معيّن.
- في الاصطلاح تخرج اللفظة من معناها اللغويّ إلى معنى آخر يقرّره الحقل العلمي.
- الاصطلاح – والمصطلح المشتق منه – أداة العلوم التي تعتمد على الاستدلال.

ولا عجب أن يصف الدكتور/ عبد السلام المسدّي الجهاز المصطلحيّ بـ (اللغة الصورية) في كلّ علم من العلوم، وأنّ مفاتيح العلوم مصطلحاتها، وأنّ مصطلحات العلوم والفنون هي ثمارها القصوى لأنّها مجمع الحقائق المعرفية، وهو – أي الجهاز المصطلحي – عنوان ما يتميّز به علم عن علم آخر (المسدي، ١٩٨٤، ص ١١-١٥). وكل ما ذُكر يُظهر المصطلح مهمًا أهمية بالغة، والعناية به يجب أنْ لا تقلّ عن العناية بالعلم نفسه، فإذا كان الأمر كذلك حقَّ لنا أن نتساءل: كيف صاغ القدماء من علماء العربية مصطلحاتهم؟ وما الطريقة التي سلكوها فيها؟ وهل كان مصطلح (النكرة) موفّقًا؟

١: ٢. مبادئ وضع المصطلح الجيّد (موقع مصطلح النكرة):

وضع علماء اللغة المحدثون عددًا من المبادئ الواجب اتباعها عند وضع المصطلح، ساعدت أبحاث النظرية المصطلحية على التوصل إليها، ومنها:

- الانطلاق من المفاهيم للوصول إلى المصطلحات وليس العكس.
- الاقتصاد في اللغة عند وضع المصطلح، فالمصطلح الجيّد هو المصطلح المقتصد، ذلك أنّه سهل في الأداء، ويوفر الوقت في الاستيعاب.
- الأخذ بالاستعمال اللغويّ الشائع، وما جرى عليه العرف من المصطلحات (القاسمي، ١٩٨٥، ص ٣٦، واستيتية، ١٩٩٥، ص ٧٥، واستيتية، ٢٠٠٥، ص ٣٦٨).

ويجدر بنا هنا أن نتوقف لنرى موقع مصطلح (النكرة) من هذه المبادئ، وهل يستحقّ أن نطلق عليه مصطلحًا جيّدًا؟

أمّا المبدأ الأول: وهو الانطلاق من المفاهيم وصولًا إلى المصطلحات وليس العكس، فهو ملاحظٌ في تراث الأقدمين عند حديثهم عن النكرة، ذلك أنّ الصورة الذهنية له كانت واضحة تمام الوضوح، وهي صورة تثير في الأذهان دلالة معينة عندما تُطلق، دلالة تطوّرت بتعاقب الأجيال النحوية على ما قُرّر في المبحث الأول. وأمّا المبدأ الثاني: مبدأ الاقتصاد في وضع المصطلح، فقد تحقّق لمصطلح (النكرة) بكل استحقاق، ذلك أنّه مصطلح مقتصد يتألف من كلمة واحدة فقط، سهل في الأداء، ولا يحتاج إلى وقت كثير لاستيعابه. والأمر ذاته يقال في المبدأ الثالث، حيث أخذ المصطلح بالاستعمال اللغوي الشائع حين جُعلت النكرة مقرونة بالجهل في المقام الأول، وقد مضت الإشارة إلى أنّ المتقدمين من علماء اللغة كانوا موفقين في هذا الأمر حين ربطوا بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي.

وإذا كانت هذه المبادئ هي التي يُعوّل عليها في الوضع، حقَّ لنا أن نتساءل أيضًا: كيف يتمّ اختيار المصطلح المناسب للتعبير عن المفهوم؟

يذهب معظم أرباب علم المصطلح أنّ اختيار مصطلح ما للتعبير عن مفهوم ما يتمّ وفق أسس علمية منظمة، في

مقدمتها وجود علاقة مشابهة أو مشاركة بين المعنى اللغوي الذي وُضعت اللفظة للدلالة عليه في الأصل، والمعنى الاصطلاحي الذي يُراد تحميله لهذه اللفظة (الخوري، ١٩٩٢، ص ١٧٢)، وهو أمر تمّ الحديث عنه، ثمّ هم يضعون بعد ذلك عددًا من الأسس الإجرائية لوضع المصطلحات هي:

أ.وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد.

ب.تجنّب تعدد دلالات المصطلح الواحد في الحقل العلمي الواحد.

ت.تفضيل الصيغة الواضحة وتجنّب النافر والمحظور من الألفاظ.

ث.تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

ج.تفضيل الكلمة الخاصة على الكلمة العامة (القاسمي، ١٩٨٥، ص ١٠٦ -١١١، واستيتية، ١٩٩٥، ص ٧٥، واستيتية، ٢٠٠٥، ص ٣٦٨-٣٨٦).

وعادة ما يتشدّد المصطلحيون في الأساس الأول، إذ يعدونه مسألة مهمة من مسائل علم المصطلح الحديث، وهم يتعارفون عليه بـ (توحيد المصطلح)، فالمصطلح الجيّد هو المصطلح الموحّد، بمعنى: المصطلح الواحد الذي يُطلق على مفهوم واحد بعيدًا عن اللبس والازدواج، ويكون ذلك عندهم بالتخلص من المترادفات، والمشتركات اللفظية، وكل ما يؤدي إلى الغموض والالتباس (القاسمي، ١٩٨٥، ص ٣٥). ولم تحفظ لنا كتب النحو قديمًا وحديثًا خلافًا بين النحويين – بصريين أو كوفيين أو غيرهم – في مصطلح النكرة، فجميعهم تواضعوا عليه، وتناقلوه في مؤلفاتهم، وتردّد في كتبهم من غير مرادف آخر أو مشترك لفظيّ آخر، فكان المصطلح واضحًا من غير غموض، بيّنًا من غير لبس، كما لم يحفظ لنا الحقل النحويّ أكثر من دلالة لهذا المصطلح يجعله متعدد الدلالات، بل إنّه عندما يُطلق ينصرف الذهن إلى دلالة واحدة فقط.

وتنطبق على مصطلح (النكرة) أيضًا أسس مثل: الصيغة الواضحة التي ليس فيها نافرٌ أو محظور من الألفاظ، كما أنّه مصطلح يسمح بالاشتقاق، فقال النحاة قديمًا: النكرة والاسم المنكّر وتنكّره وغيرها. أمّا الأساس الأخير (تفضيل الكلمة الخاصة على الكلمة العامة) فربّما احتاج منّا إلى تأمل، ذلك أنّ لفظة (نكرة) يغلب عليها العموم لا الخصوص، وربّما كان مردّ ذلك إلى معناها الذي يقتضي ذلك، ووظيفتها التي تستدعي ذلك، ولا يمنع من أن تكون عامة في معناها خاصة في حقلها العلمي.

يُضاف إلى ما سبق أنّ طريقة المتقدمين من علماء اللغة في ابتكار مصطلحاتهم، أظهرت هذا المصطلح – شأنه شأن غيره من المصطلحات العربية – بصورٍ ميّزته، منها:

أ.استعمال الكلمة المفردة (النكرة)، ومثله نحو: المعرفة، المبتدأ، الفاعل... (استيتية، ٢٠٠٥، ص ٣٦٢).

ب.قصر المصطلح كما هو وارد في الأمثلة السابقة، وقد مضت الإشارة إلى أنّ المصطلح الجيّد هو المصطلح القصير الذي يكون بأقلّ عدد ممكن من الكلمات (استيتية، ٢٠٠٥، ص ٣٦٦).

ت.قربه من النشاط العلمي والفكري، وهذا ما يجعله مرشحًا للبقاء والدوام والانتشار، لكونه وكون المفاهيم التي تعبرّ عنها تلكم المصطلحات قابلة لذلك (استيتية، ٢٠٠٥، ص ٣٧٧).

ث.المشاركة أو المشابهة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، وهو أمرٌ تُحدّث عنه في مصطلح (النكرة)، ويجعله معبّرًا عن المفهوم تعبيرًا سليمًا (الخوري، ١٩٩٢، ص ١٧٢).

إنّ خلاصة القول في هذا المقام إنّ مصطلح (النكرة) كان مصطلحًا موفّقًا بكل المقاييس إذا ما وُزن بمبادئ علم المصطلح الحديث وأسسه ومنطلقاته، إذْ توافرت فيه السمات التي تجعل منه مصطلحًا جيّدًا، وأبلغ دليل على أنّ اختيار المتقدمين له من علماء النحو كان اختيارًا سديدًا قدرته الطويلة على الصمود منذ قرون خلت من غير أن يمسّه تغيير أو تبديل، رغم أنّه من المصطلحات التي شاعت على ألسنة النحاة ودارت بكثرة في مؤلفاتهم، وهو أمر يجعله عرضة أكثر من غيره لسهام النقد وربّما التخطئة.

٢. التعريف:

بعد المصطلح يأتي التعريف،إذْ يحتاج المصطلح الذي حُمّل للمفهوم عادة إلى تعريف أو حدٍّ يبيّنه، والتعريف لفظ مأخوذ

من الفعل (عرّف) الذي تشير مادته في أصل اللغة إلى الإعلام؛ جاء في لسان العرب: "عرف: العرفان: العلم... وعرّفه الأمر: أعلمه، وعرّفه بيته: أعلمه بمكانه... والتعريف: الإعلام" (ابن منظور، ١٩٩٩، ٩/ ٢٣٦). أمّا في الاصطلاح فقد عرّفه الشريف الجرجاني بقوله: "التعريف: عبارة عن ذكر الشيء يستلزم معرفته معرفة شيء آخر"، ثمّ فرّق بين تعريف حقيقيّ وآخر لفظيّ فقال: "التعريف الحقيقيّ: وهو أن يكون حقيقة ما وضع اللفظ بإزائه من حيث هي فيُعرف بغيرها. التعريف اللفظي: وهو أن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى، فيُفسَّر بلفظ أوضح دلالةً على ذلك المعنى" (الجرجاني، ١٩٨٧، ص ٦٢). وواضح هنا أن التعريف يستلزم ألفاظًا تُعبّر عن شيء ما أو مصطلح ما، أو هو بعبارة أخرى: التعبير عن المصطلح بألفاظ أو الوصف اللفظي للتصور الذي يحمله المصطلح.

وقد اكتسب (التعريف) أهمية كبيرة في الدراسة المصطلحية الحديثة، حيث بدأت النظرة إليه بعدّه تحصيلًا لصورة الشيء في الذهن أو توضيحًا له (اليعقوبي، ٢٠٠٠، ص ١٣)، وهناك من يرى أن التعريف: مفتاح المفهوم المصطلحيّ، إذْ يحصر إطاره ويحدد معالمه ممّا يسمح بتصوره وتقريبه من المدارك" (الديداوي، ٢٠٠٥، ص ١٧).

٢ : ١: التعريف عند المناطقة:

عرّف المناطقة (التعريفات) بأنّها: "الطريق الكلاميّ الذي تُنقل به التصورات للآخرين" (حبنكة، ١٩٩٣، ص ٢٥)، وبذلك يظهر التعريف عندهم أشبه ما يكون بالترجمة، ترجمة التصورات إلى ألفاظ، أو ترجمة المعنى الذهني إلى كلام. وعادة ما يُفرّقون بين نوعين من المعرّفات هما: الحدود والرسوم، أمّا الحدود فهي التي تشمل الذاتيات كالجنس والنوع والفصل ويكون شرح المفرد التصوريّ بها، وأمّا الرسوم فهي التي لم يشمل التعريف فيها شيئًا من الذاتيات، أو اشتمل على شيء منها دون أنْ يفصل المعرّف عن غيره ويميّزه عمّا سواه، وتأسيسًا عليه: فهم يعدون الرسوم دون مرتبة الحدود (حبنكة، ١٩٩٣، ص ٦٢).

ويرى أهل المنطق أيضًا أنّ التعريف إذا اشتمل على تمام ذاتيات الشيء المراد تعريفه فهو أتمّ التعاريف وأكملها، ويُطلقون عليه (الحدّ التام)، وأنّ التعريف إذا اشتمل على بعض الذاتيات وكان هو الذي ميّز الشيء المعرّف عن غيره فهو (الحدّ الناقص)، وهو عندهم مرتبة ثانية. كما يرون أيضًا أنّ الرسم ذو أقسام متفاوتة بعضها أدنى من بعض، فمنها الرسم التام، ومنها الرسم الناقص، ومنها ما هو من قبيل التعريف اللفظي، ومنها ما هو تعريف بالمثال، ومنها ما هو تعريف بالتقسيم (حبنكة، ١٩٩٣، ص ٦٢).

٢ : ٢: النكرة تعريفًا عند النحاة:

مضى القول – عند الحديث في مبحث النكرة مفهومًا – عن بعض التعريفات التي ذكرها النحاة للنكرة، وقد ظهر أولًا أنّ سيبويه لم يعرّف النكرة تعريفًا محددًا، بل اكتفى بذكر صفاتها أو خصائصها، ثمّ جاء بعده عدد من النحاة فحدّوا النكرة بعدد من الحدود، وربّما كان بعضها رسمًا من الرسوم، وقد نجد أنفسنا هنا بحاجة إلى إعادة بعضها من غير إطالة؛ للنظر فيها وتحليلها ومحاكمتها وصولًا إلى أحكام علمية مطمئنة:

•قال المبرّد: "الاسم المنكّر: هو الواقع على كلّ شيء من أمته، لا يخصّ واحدًا من الجنس دون سائره، وذلك نحو: رجل، وفرس، وحائط، وأرض".

•وقال ابن السرّاج: "كلّ اسم عمّ اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنّما سُمّي نكرة من أجل أنّك لا تعرف به واحدًا بعينه إذا ذُكر".

•وقال الرمانيّ: "المشترك بين الشيء وغيره في موضعه".

•وقال ابن جني: "النكرة ما لم تخصّ الواحد من جنسه نحو: رجل وغلام، وتعتبر النكرة باللام وبربّ نحو: الرجل والغلام، وربّ رجلٍ ورُبّ غلام".

•وقال العكبري: "وأمّا النكرة فمصدر: نكرتُ الشيء نكرةً ونكرًا إذا جهلته، **ثمّ وُصف به الاسم الذي لا يخصّ شيئًا بعينه**".

•وقال ابن مالك في الألفية: نكرة قابل أل مؤثرا"، وقال في الكافية الشافية: " **ما كان شائعًا في جنسه كحيوان**، أو في نوعه كإنسان فهو نكرة".

•وقال ابن هشام الأنصاري في النكرة: "عبارة عمّا شاع في جنس موجود أو مقدر".

إنّ الناظر في هذه التعريفات يحمد للنحاة أنّهم نقلوا تصورهم الذهني للنكرة بالألفاظ التي توضّحه، وعبّروا عن المفهوم المصطلحيّ لها بتعريف يحصر إطاره ويحدّد معالمه، وهذا ما جعل الصورة الذهنية قريبة من المدارك، وإنْ اختلفوا في جزئيات هذه الصورة أو العناصر التي تتألف منها (ذاتيات النكرة)، حيث حصر بعضهم تعريف النكرة في العموم، وحصر بعضهم الآخر تعريفها في الشيوع، ومنهم من عرّف النكرة بالعلامة على نحو ما صنع صاحب الألفية، فالملاحظ في تعريفات المبرّد وابن السّرّاج وابن جني حصرهم للنكرة في معنى العموم، فالنكرة عندهم: ما شملت جماعة الأفراد في الجنس الواحد، ولم تخصّ واحدًا منه، في حين أنّ تعريفات المتأخرين كابن مالك في الكافية، والأزهريّ في التصريح رأت النكرة في معنى الشيوع، فالنكرة عندهم هي الذائعة في جنسها المنتشرة فيه، ولا يقدح هذا الخلاف في ثبات التصور الذهني للنكرة عند الفريقين؛ ذلك أنّ شيوع النكرة عائد إلى العموم، وقد نصّ على ذلك السهيلي حين قال: " وشيوع النكرة في جنسها على العموم" (السهيلي، ١٩٩٢، ص ١١٢). غير أنّ تعريف ابن مالك للنكرة في الألفية بأنّها: ما تقبل (أل) وتؤثر فيها التعريف ربّما كان أقرب إلى الرسم منه إلى الحدّ؛ ذلك أنّه عبّر عن بعض الذاتيات، وهي العلامة ليس غير، ولم تظهر فيه السمة البارزة لمفهوم النكرة وهو الشيوع، أو هو أقرب إلى التعريف بالمثال بحسب ما يرى أرباب المنطق.

٢ : ٣: النكرة تعريفًا عند بعض المعاصرين (مرحلة الاستقرار):

تناقل حدّي النكرة والمعرفة بعض المعاصرين، فزاد بعضهم عليه شيئًا من عبارات العصر على نحو ما فعل الغلاييني حين رأى أنّ الفرق بين النكرة والمعرفة عائد إلى (التعيين) من عدمه، أي: التحديد والتخصيص، مفيدًا من القدماء حينما رأوا في النكرة (**ما لا يخصّ شيئًا بعينه**) أو (**ما لا تعرف به واحدًا بعينه إذا ذُكر**)، قال: "المعرفة: اسم دلّ على معيّن كعمرو ودمشق وأنتَ، والنكرة: اسمٌ دلّ على غير معيّن كرجل وكتاب ومدينة" (الغلاييني، ١٩٩٣، ١/ ١٤٧)، وارتضت هذا التعريف أغلب الكتب المعاصرة من بعد، إذ وجدت فيه – على ما يبدو – الفرق واضحًا بين النكرة والمعرفة، وإنْ اختلفت العناصر المندرجة تحت كلّ منهما ترددًا أو تداخلًا.

وآثر بعضهم السير في ركب المتقدمين من النحاة على نحو ما نجد عند عبّاس حسن الذي رأى في النكرة شيئًا شائعًا بين أفراد جنسه، دالًا على شيء واحد ولكنّه غير معيّن، ثمّ ذكر أنّ للنكرة علامة تُعرف بها وهي أل التعريف التي تفيد التعيين وإزالة ما كان من إبهام وشيوع (ينظر: حسن، د.ت، ١/ ٢٠٨-٢٠٩)، ولم يتطرّق بعد ذلك لحدّ المعرفة، بل سرد بعد انتهائه من حديث مطوّل عن النكرة أنواع المعارف، ما يشي بأنّ الإشكال الذي وُجد عند متقدمي النحاة بشأنها انسحب على بعض المعاصرين أيضًا.

خاتمة:

حاول هذا البحث دراسة (النكرة) مفهومًا ومصطلحًا بعقد مقاربةٍ بين التراث النحوي القديم وعلم المصطلح الحديث في مسعى منه إلى استجلاء العلاقة بين مفهوم النكرة ومصطلحها وتعريفها، ليخرج في نهايته بالنقاط الآتية:

•استقرّت الصورة الذهنية للنكرة عند المتقدمين من أرباب المعاجم في أنّها نقيض للمعرفة، وكأنّهم حصروا النكرة في معنى الجهل، وقد كانوا موفقين في هذا الاستعمال؛ لأنّهم ربطوا بين المعنيين اللغوي والاصطلاحيّ، وهو أمرٌ يقرّره علم المصطلح الحديث اليوم.

•ظهر مفهوم النكرة عند النحاة القدامى مفهومًا أقرب إلى الوصف على نحو ما نجد عند سيبويه، ثمّ أخذ ينضج على يد من تلاه كالمبرّد وابن السرّاج وابن جني بتعاريف توضّح المراد وتبيّن المقصود.

•بدا مفهوم النكرة عند صاحب الألفية وشُرّاحها مفهومًا مشكلًا، لا يظهر جامعًا للعناصر التي تشكّل الصورة الذهنية له، ومردّ ذلك الإشكال اعتماد المفهوم على العلامات فقط، بل على علامة واحدة فقط.

•مثّل المتقدمون من علماء النحو لمفهوم (النكرة) تمثيلًا عقليًّا بعناصر فردية (الأحكام والخصائص) تعبّر عن شيء واحد، وتتوافر فيها صفات مشتركة، واجتمعت هذه العناصر

المنفردة لتشكّل الصورة الذهنية للنكرة، وكانت صورة فيها من الجلاء والوضوح والبيان ما لا يحتاج معها إلى مزيد.

•ظهرت النكرة والمعرفة في تراث علماء العربية أشبه ما تكونان بوجهين لعملة واحدة، بيد أنّ حديثهم المطوّل عن النكرة جعل صورتها الذهنية أكثر وضوحًا، وبقيت صورة المعرفة غير محددة حين حُصرت في الأنواع التي تندرج تحتها ليس غير.

•تحقّقت لمصطلح (النكرة) صفة (المصطلح الجيّد) بتوافر المبادئ المصطلحية الآتية فيه: الانطلاق من المفاهيم وصولًا إلى المصطلحات، والاقتصاد في اللغة، والأخذ بالاستعمال اللغوي الشائع، كما انطبقت عليه أسس مصطلحية مثل: التوحيد، والصيغة الواضحة، وإمكان الاشتقاق.

•نقل النحاة تصورهم الذهني للنكرة بالألفاظ التي توضّحه، وعبّروا عن المفهوم المصطلحيّ لها بتعريف يحصر إطاره ويحدّد معالمه، وهذا ما جعل الصورة الذهنية قريبة من المدارك، وإنْ اختلفوا في جزئيات هذه الصورة أو العناصر التي تتألف منها.

المصادر والمراجع:

الأزهري، خالد بن عبد الله (ت: ٩٠٥ هـ) (٢٠٠٠). *شرح التصريح على التوضيح*. ط (١)، بيروت: دار الكتب العلمية.

استيتية، سمير شريف (١٩٩٥). *المشكلات اللغوية في الوظائف والمصطلح والازدواجية*. دبي.

استيتية، سمير شريف (٢٠٠٥). *اللسانيات...المجال والوظيفة والمنهج*. ط (١)، إربد: عالم الكتب الحديث.

الأشموني، علي بن محمد (ت: ٩١٨ هـ) (١٩٩٨). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية.

الجرجاني، علي بن محمد (ت: ٨١٦ هـ) (١٩٨٧). *التعريفات*، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن عميرة، ط (١)، بيروت: عالم الكتب.

ابن جني، عثمان (ت:٣٩٢ هـ) (١٩٧٢). *اللمع في العربية*. تحقيق: فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية.

الجوجري، محمد بن عبد المنعم (ت: ٨٨٩ هـ) (٢٠٠٤). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. تحقيق: نواف جزاء الحارثي، ط (١)، المدينة المنورة، السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

حبنّكة، عبد الرحمن حسن (١٩٩٣). *ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة*. ط (٤)، دمشق: دار القلم.

حسن، عباس (د.ت). *النحو الوافي*. ط (١٥)، القاهرة: دار المعارف.

الحميري، نشوان بن سعيد (ت:٥٧٣ هـ) (١٩٩٩). *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم*. تحقيق: حسين العمري ومطهر الأرياني ويوسف عبد الله، ط (١)، بيروت: دار الفكر المعاصر.

الحيادرة، مصطفى طاهر (٢٠٠٣). *من قضايا المصطلح اللغوي العربي*. إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث.

الخوري، شحادة (١٩٩٢). *دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب*. ط (٢)، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

الخوري، شحادة (١٩٨٨). *الترجمة قديمًا وحديثًا*. ط (١)، سوسة، تونس: دار المعارف.

الديداوي، محمد (٢٠٠٥). *منهاج المترجم*. ط (١)، المغرب: المركز الثقافي.

الرماني، علي بن عيسى (ت: ٣٨٤ هـ) (١٩٩٧). *رسالة الحدود*، تحقيق: إبراهيم السامرائي، عمّان: دار الفكر.

ابن السراج، محمد بن السري (ت: ٣١٦ هـ) (١٩٨٧). *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة.

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (ت: ٥٨١ هـ) (١٩٩٢). *نتائج الفكر في النحو*. تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، بيروت: دار الكتب العلمية.

سيبويه، عمرو بن عثمان (ت: ١٨٠ هـ) (١٩٨٨). *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون، ط (٣)، القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت: ٤٥٨ هـ) (١٩٩٣). *كتاب العدد في اللغة*. تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر

وعدنان بن محمد الظاهر، ط (١)، الرياض: مكتبة مشكاة الإسلامية.

السيوطي، جلال الدين (ت: ٩١١ هـ) (١٩٩٠). *الأشباه والنظائر في النحو*. ط (١)، بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين (ت: ٩١١ هـ) (١٩٨٨). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية.

بو شاقور، علي (٢٠١٦). *إشكالية المصطلح اللساني في الدرس الجامعي*. الإمارات: جامعة زايد.

ابن الصائغ، محمد بن حسن (ت: ٧٢٠ هـ) (٢٠٠٤). *اللمحة في شرح الملحة*. تحقيق: إبراهيم سالم الصاعدي، ط (١)، المدينة المنورة، السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الصبان، محمد بن علي (ت: ١٠٢٦ هـ) (١٩٩٧). *حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك*. ط (١)، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت: ٧٦٩ هـ) (١٩٨٠). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (٢٠)، القاهرة: دار التراث.

العكبري، عبد الله بن الحسين (ت: ٦١٦ هـ) (١٩٩٥). *اللباب في علل البناء والإعراب*. تحقيق: عبد الإله النبهان، ط (١)، دمشق: دار الفكر.

العلائي، خليل بن كيكلدي (ت: ٧٦١ هـ) (١٩٩٠). *الفصول المفيدة في الواو المزيدة*. تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط (١)، عمّان: دار البشير.

الغلاييني، مصطفى بن محمد (١٩٩٣). *جامع الدروس العربية*. ط (٢٨)، بيروت: المكتبة العصرية.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥ هـ) (١٩٧٩). *مقاييس اللغة*. تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: دار الفكر.

الفارسي، الحسن بن أحمد (ت: ٣٧٧ هـ) (١٩٩٠). *التعليقة على كتاب سيبويه*. تحقيق: عوض حمد القوزي، ط (١)، القاهرة.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت: ١٧٥ هـ) (١٩٨٥). *كتاب العين*. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بيروت: دار الهلال.

القاسمي، علي (١٩٨٥). المصطلحية. مقدمة في علم المصطلح. العراق: وزارة الثقافة والإعلام.

الكفوي، أبو البقاء (ت: ١٠٩٤ هـ) (١٩٨١). *الكليات*. مقابلة وإعداد: عدنان درويش ومحمد المصري، دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت: ٦٧٢ هـ) (د.ت). *ألفية ابن مالك*. القاهرة: دار التعاون.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت: ٦٧٢ هـ) (١٩٩٠). *شرح تسهيل الفوائد*. تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط (١)، القاهرة: هجر للطباعة والنشر.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت: ٦٧٢ هـ) (١٩٨٢). *شرح الكافية الشافية*. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط (١)، مكة المكرمة، جامعة أم القرى: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

المبرّد، محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥ هـ) (١٩٦٣). *المقتضب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب.

المرادي، الحسن بن قاسم (ت: ٧٤٩ هـ) (٢٠٠٨). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*. ط (١)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، بيروت: دار الفكر العربي.

المسدي، عبد السلام (١٩٨٤). *قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح*. المغرب: الدار العربية للكتاب.

مصطفى، إبراهيم وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار (٢٠٠٤). *المعجم الوسيط*. ط (٤)، القاهرة: مكتبة الشروق.

مطلوب، أحمد (١٩٨٧). *بحوث لغوية*. ط (١)، عمّان: دار الفكر.

ابن معطي، يحيى بن عبد المعطي (ت: ٦٢٨ هـ) (١٩٧٧). *الفصول الخمسون*. تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، القاهرة: مطبعة الحلبي.

ابن منظور، محمد بن مكرم (ت: ٧١١ هـ) (١٩٩٤). *لسان العرب*. ط (٣)، بيروت: دار صادر.

ابن الناظم، محمد بن محمد (ت: ٦٨٦ هـ) (٢٠٠٠). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط (١)، بيروت: دار الكتب العلمية.

نحلة، محمود أحمد (١٩٩٧). *التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل*. الإسكندرية: دار التوني للطباعة والنشر.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت: ٧٦١ هـ) (١٩٧٩). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت: ٧٦١ هـ) (١٩٨٤). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. تحقيق: عبد الغني الدقر، سورية: الشركة المتحدة للتوزيع.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت: ٧٦١ هـ) (١٩٦٣). *شرح قطر الندى وبل الصدى*. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط (١)، القاهرة.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت: ٧٦١ هـ) (١٩٨٥). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط (٦)، دمشق: دار الفكر.

اليعقوبي، مصطفى (٢٠٠٠). *لغة الدراسة المصطلحية... نحو منهجية التعامل مع التراث الإسلامي*. ط (١)، المغرب: معهد الدراسات المصطلحية.